في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأوضاع الاستثنائية

«المركزي» يخفض سعر الخصم 1 في المئة اعتباراً من اليوم

قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي أمس الاثنين تخفيض سعر الخصم بواقع واحد في المئة من 2.5 في المئة إلى 1.5 في المئة بداية من اليوم الثلاثاء وهو المستوى الأدنى تاريخيا.

وقال محافظ «المركزي» الدكتور محمد الهاشل إن ذلك يأتي في إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك لمواجهة الأوضاع الاستثنائية وتداعيات الانتشار الواسع على الصعيد الدولي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) بما لذلك من تبعات سلبية مؤثرة على النمو الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والمصرفي في البلاد.

وأضاف أنه في ضوء التراجع الذي شهدته أسعار النفط وما له من انعكاسات على الموازنة العامة للدولة وقرار مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي تخفيض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي بواقع 1 في المئة جاء قرار مجلس إدارة (المركزي) بتخفيض سعر الخصم مستهدفا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

وأوضح أنه في الاتجاه ذاته قرر المركزي أيضا إجراء تخفيض بذات القدر 1 في المئة في سعر فائدة (الريبو) وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي وجميع هذه الإجراءات تعزز انسياب التدفقات النقدية بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني وتحافظ في ذات الوقت على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء مجز وموثوق للمدخرات.

وأكد محافظ «المركزي» قوة أوضاع مصارفنا الوطنية وقدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية بما يتوافر لديها من مصدات مالية قوية تعكسها سلامة مؤشراتها المالية ومتانتها، لافتا إلى أن هذه البنوك ستظل قادرة على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

وأكد أن بنك الكويت المركزي يتابع بيقظة التطورات الاقتصادية العالمية ويرصد انعكاساتها على أداء الأسواق المحلية والوضع المصرفي وأنه لن يتردد في اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الرقابية من أجل ترسيخ دعائم المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

د. محمد الهاشل

سريان البطاقات منتهية الصلاحية للمقيمين حتى إشعار آخر

أصدر بنك الكويت المركزي تعميما إلى البنوك المحلية يفيد بالسماح بسريان البطاقات منتهية الصلاحية للمقيمين بصورة غير قانونية «بطاقة المراجعة أو بطاقات الضمان الصحي» وتسهيل معاملات حامليها حتى إشعار آخر.

وأرفق التعميم بكتاب الأمين العام للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية المؤرخ بتاريخ يوم الأحد والمتعلق بهذا الشأن.

«التجارة» والصناعة تلغي تراخيص شركتين مخالفتين بعد إغلاقهما

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية قرارين وزاريين رقمي (70) و(71) ألغت بموجبهما تراخيص شركتين أقامتا مزادات في سوق السمك، السبت، مخالفتين بذلك قرارا سابقا بإلغاء كل المزادات.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن هذين القرارين جاءا بعد أن قامت الوزارة بإغلاق الشركتين مضيفة أن هذه القرارات تأتي بناء على توجيهات مجلس الوزراء بشأن منع التجمعات والاختلاط التي تساعد على انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وشددت على احترام التعاميم والقوانين الصادرة وعلى أنها لن تسمح بتجاوزها وستظل مراقبة لكل ما من شأنه حماية المستهلك خصوصا مع الإجراءات الاحترازية والوقائية والتعاميم الصادرة من مجلس الوزراء لمواجهة الفيروس. وأكدت أن المطلوب تطبيق التعاميم كافة بما فيها التعاميم الخاصة بإيقاف المزادات وأنها لن تسمح بمخالفتها تحت أي ظرف وتطبيق التعميم رقم 4/ 2020 واجب النفاذ لتهيئة بيئة صحية وقائية.

السوق الكويتية أقل انخفاضاً

بورصات الخليج تتراجع بين مخالب «كورونا».. والخسائر تصل لـ 4 بالمئة

تراجعت أغلب البورصات الخليجية خلال تداولات أمس الاثنين، وكانت بورصة أبوظبي الأكثر تراجعا بنسبة وصلت إلى 4 بالمئة رغم الإعلان عن حزم تحفيزية لأسهم السوق واقتصاد الإمارة، ووصل مؤشر أبوظبي الرئيسي إلى 3694.78 نقطة بعد مرور ساعة نصف من التداولات. ولا تزال تتعرض أسواق المال العالمية والخليجية لضغط من تراجع الطلب على النفط وانخفاض الأسعار، وتفشي وباء كورونا في دول جديدة، مع تزايد أعداد الإصابات والوفيات.

وبدأت البورصة السعودية التداولات على خسائر بلغت 3.07 بالمئة بعد مرور نحو نصف ساعة من التداولات، ليصل مؤشر السوق الرئيسية "تاسي" إلى 6094.16 نقطة.

وتراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 3.15 بالمئة إلى 1901.35 نقطة، فيما كانت بورصة الكويت الأقل تراجعا، إذ هبط مؤشر السوق الأول بنسبة 3.8 بالمئة ليصل إلى 4456.4 نقطة. وتراجعت أيضا بورصة البحرين بنسبة 1.52 بالمئة ليصل مؤشرها إلى 1414.58 نقطة، وذلك بعد مرور نحو ساعة ونصف من التداولات.

وتبلغ مخزونات الاحتياطي البترولي الاستراتيجي 634 مليون برميل، وهو ما يقل بنحو 80 مليون برميل فقط عن الطاقة الاستيعابية التي تبلغ 714 مليون برميل، وعمليات الشراء من الحكومة لن تسحب سوى فائض عالمي لمدة نحو 20 يوما وهو ما تقدره آر.بي.سي بأنه يبلغ أربعة ملايين برميل يوميا.

ضخ سيولة إضافية بقيمة 775.5 مليون دولار

«المركزي الأردني» يؤجل سداد القروض على الشركات والأفراد

قرر البنك المركزي الأردني، تأجيل سداد الأقساط المستحقة على الأفراد الشركات والمؤسسات، وجدولة القروض والسماح بتقسيطها دون أية فوائد، حتى نهاية 2020.

وبحسب بيان صادر عن البنك، فقد قرر البنك أيضا تأجيل سداد قروض أسواق التجزئة والسماح بتقسيطها دون زيادة على الفوائد.

وأوضح أن القرارات تأتي في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس "كورونا" وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني.

وقرر البنك أيضا، ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 550 مليون دينار (775.5 مليون دولار)، من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7 بالمئة إلى 5 بالمئة.

وهذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي، الاحتياطي النقدي الإلزامي منذ عام 2009. وقرر البنك تخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية.

وفي وقت سابق الأحد، أعلن الأردن تسجيل 6 حالات جديدة للفيروس، لـ4 سياح فرنسيين وأردنيين اثنين، عقب حالة وحيدة تم الإعلان عن شفائها سابقا.

وفي 11 مارس الجاري، صنفت منظمة الصحة العالمية كورونا "جائحة"، وهو مصطلح علمي أكثر شدة واتساعا من "الوباء العالمي"، ويرمز إلى الانتشار الدولي للفيروس، وعدم انحصاره في دولة واحدة.

بما في ذلك كافة المواد سلعية والغذائية

الحربي: إمكانات «زمزم الخير» تحت تصرف الحكومة

◆ المحجوب: منافذ مباشرة للجمهور.. وترحيل إيجاري شهري مارس وابريل

اعلن رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «زمزم الخير» القابضة يوسف فريح الحربي عن وضع امكانيات شركاته تحت تصرف الحكومه وذلك انطلاقا من المسؤولية المجتمعية وايمانا بالدور الوطني وضرورة التلاحم بين جميع مكونات المجتمع الكويتي من قطاع خاص او عام، كل في موقعه، تحت راية صاحب السمو أمير البلاد.

من جانب اخر اوضح الحربي بصفته الرئيس التنفيذي للشركه الكويتيه التركيه للبناء والاعمار انه وضع املاك الشركه في منطقة ازمير التركية تحت تصرف الخارجيه والسفاره الكويتيه في انقره للكويتين العالقين بتركيا بتوفير شقق صالحه للسكن.

وفي هذا الاطار أوضح نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات زمزم الخير القابضة المستشار المحجوب السيد عبدالحليم ان الشركة وضعت كامل المخزون السلعي بالمخازن وجميع الشحنات البريه والبحريه والجويه لقطاع المواد الغذائية بالمجموعة رهن إشارة وتحت تصرف الحكومة.

ونوه رئيس مجلس الادارة أصدر تعليماته لجميع مدراء القطاعات الغذائية بالعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخه ، كما أصدر قرارا بفتح منافذ مباشره بالمصانع والمعارض للجمهور.

واضاف ان رئيس مجلس الادارة أصدر أيضا قرارا للقطاع العقاري بترحيل إيجاري شهري مارس وابريل للايجارات السكنيه والاستثماريه والاداريه مساهمة منه شخصيا في تخفيف اي آثار سلبيه لما يمر به الكويت من ظرف طارئ وعارض حتى نتجاوز هذه المحنه بتكاتف جميع أهل الكويت مواطنين ومقيمين حكومة وشعبا تحت راية صاحب السمو أمير البلاد.

يوسف فريح الحربي

المحجوب عبد الحليم

من مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون

مسؤولون ماليون يعقدون اجتماعاً عبر الفيديو لمتابعة مستجدات «كورونا»

عقد محافظو مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا عبر الاتصال المرئي لمناقشة الآثار الاقتصادية لوباء فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقالت أمانة مجلس التعاون في بيان صحفي ان الاجتماع يأتي انطلاقا من دور مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس الذي يهدف لتعزيز الاستقرار المالي ودعم اقتصادات دول المجلس وحماية المستهلكين والشركات والوقوف مع القطاع الخاص ودعمه لتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي الحالي في ظل الظروف الاستثنائية الحالية استنادا إلى الأدوات المتاحة للسياسة النقدية وأدوات السياسات الاحترازية.

واضافت الامانة ان الاجتماع استعرض الخطوات والتدابير التي قامت بها الدول الأعضاء من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية لتعزيز الثقة في الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي ولتخفيف الآثار المالية والاقتصادية لفيروس (كورونا) المتوقعة على هذا القطاع.

واوضحت ان الخطوات شملت برامج دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرامج تأجيل الدفعات وبرامج تمويل الإقراض وبرامج لدعم ضمانات التمويل. واشارت الى ان المسؤولين ابدوا ارتياحهم لهذه الخطوات والاجراءات والتدابير التي سوف تسهم في دعم الاقتصاد خلال هذه المرحلة والمحافظة على متانة النظام المالي والنقدي.

وذكرت أن محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية أكدوا متانة القطاع المصرفي في دول المجلس وقدرته على مواجهة التحديات والأزمات وأنهم يراقبون عن كثب آثار التداعيات المحتملة بهدف درء المخاطر واتخاذ التدابير المطلوبة.

المغرب تطلق صندوقاً بمليار دولار لمواجهة تداعيات «كورونا»

اعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس انشاء صندوق وطني خاص بقيمة عشرة مليارات درهم (ما يعادل مليار دولار) لمواجهة تداعيات فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

ويخصص هذا الصندوق بحسب بيان ملكي للتكفل بالنفقات العاجلة المتعلقة بتأهيل الآليات وتوفير الوسائل الصحية الى جانب التخفيف من التداعيات الاجتماعية لتفشي وباء (كورنا).

كما يشمل الصندوق دعم الاقتصاد المغربي من خلال مجموعة تدابير ومقترحات حكومية.

الإمارات تسعى لتسهيل التشريعات الاستثمارية وسط مخاوف «كورونا»

قال ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، أمس الاثنين، إن السلطات في الإمارات العربية المتحدة ستدعم الاقتصاد عبر تسهيل القوانين والتشريعات الاستثمارية مع انتشار فيروس كورونا في البلاد.

وأعلن مصرف الإمارات المركزي عن حزمة بقيمة 27 مليار دولار لاحتواء تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وقال محمد بن زايد إن السلطات تخطط لتحفيز القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية. وأضاف أن لجنة جديدة برئاسة دائرة المالية وعضوية البنوك المحلية ستقوم بمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة.

وأشار إلى إن برامج التحفيز في أبوظبي تمثل دعامة وضمانة للاستقرار الاقتصادي والمالي في الدولة. وأضاف وجهت باستمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي، وأخذ تدابير إضافية للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية في الإمارة وإعطاء الأولوية للشركات الناشئة في ضوء التحديات الحالية.

وقالت حكومة أبوظبي إنها ستوقف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي قيمتها تصل إلى 50 مليون درهم.

«أبوظبي» تعلن عدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع استثماري

أعلنت إمارة أبوظبي، أمس الاثنين، مواصلة جميع المشاريع حسب الخطط المعتمدة، وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية للإمارة.

وقال ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في الإمارات، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إن «البرامج التحفيزية القائمة في الإمارة، والإجراءات التي أعلنها المصرف المركزي والحكومات المحلية مؤخرا، تمثل دعامة وضمانة للاستقرار الاقتصادي والمالي في الدولة».

وأشار الشيخ محمد بن زايد في تغريدة على حسابه الرسمي بتويتر إلى أنه استعرض مع أعضاء المجلس التنفيذي في أبوظبي الأوضاع الاقتصادية، في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية، بسبب فيروس كورونا المستجد.

وغرّد ولي عهد أبوظبي قائلا: "وجهت باستمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة، وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي، وأخذ تدابير إضافية للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية في الإمارة، وإعطاء الأولوية للشركات الناشئة في ضوء التحديات الحالية".

وأضاف: "وجهت بالعمل على خطط جديدة لتحفيز القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية، وأمرت بتشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية دائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي، في ظل الظروف الراهنة".